

لِزُومِ النَّبِيِّ إِذَا هَبَّ الْأَمْتَرُ  
حَسَمًا لِلْفَوْضَى الدِّينِيَّةِ

تأليف فضيلة الشيخة الباحثة

محمدة الشاذلي



دار الأنصار بالقاهرة

لِرُؤْيَايِكَ إِذَا هَبَّ الِأَمِيرُ  
حَسَمًا لِلْفَوْضَى الدِّينِيَّةِ

تأليف فضيلة العلامة المرحوم الشيخ

محمد الحبيب

دار الأنوار

بازار قسطنطينية  
طبعة ١٣٢٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى : ١٣٨٨ هـ

الطبعة الثانية : ١٣٩٠ هـ

الطبعة الثالثة : ١٣٩٨ هـ

## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله .

إليك - أيها القاري الكريم - هذه الرسالة العلمية الغنية التي  
مجدد محمدي عنوان « لزوم اتباع مذاهب الأئمة سيما لقولهم النبوية » ، وقد  
ألفها وأمسى رحمه الله لها مكاناً واقعياً في تراثك بمرسه الأخير جواباً  
لسؤال توجه به إليه - وإلى غيره من العلماء الأفاضل - فضيلة الشيخ  
أحمد الباتوني حفظه الله ، فتجشم مثاق الإجابة بالبحث والتدقيق  
المليين ، بالرغم من معاناته الآلام الشديدة .

ولقد ضمنها فضيلة الأستاذ الباتوني في كتابه « الاجتهاد والمجتهدون »  
جزله الله تعالى خيراً ، إلا أنني قمت بالمقارنة بين ما جاء في كتابه وبين  
النسخة المخطوطة في مكتبتي فراءت تثيراً غير مقصود في بعض  
الكلمات وتقدماً وتأخيراً وحذفاً لكلمات أحياناً ، ولقاطع كلمة  
أحياناً أخرى ، وأنا أعلم أن ذلك إنما وقع سهواً من الناشرين للكتاب ،  
فلا يسئ إلا أن أبرئهم ساحتهم .



والآن أضع الرسالة بين يديك — أيها الفارسي — لتكون على علم بهذا الموضوع الجليل — موضوع الاجتهاد — الذي كثيراً ما لا يكتفه الأئمة القاصرون من غير فهم ولا روية ، وقد سميت في هذه الرسالة أن أضع الحق في نصابه في النقل عن الأصل المخطوط منحرياً فيها الأمانة العلمية التي نشأنا عليها والذي رحمه الله .

ومن الجدير بالذكر أن أعترف بفضل ومساهمة فضيلة الأستاذ عبد الحميد طهمازي في النظر في بعض المسائل الواردة فيها ، لاسيما وقد قرأها وسمى عليه وعلى فضيلة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد علي المراد كما يظهر ذلك في التواضع التي ذيلت بها خاتمة هذه الرسالة ، كان والذي رحمه الله يفعل ذلك من حرصه على عدم الاستغلال بإصدار الفتوى بنفسه مع كفايته لذلك تواضعاً منه ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

صحرى الخامس من ذي الحجة سنة ١٣٨٩ هـ

١٩٧٠ / ٢ / ١١ م

محمود الحامد

## بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الأستاذ الفاضل الشيخ محمد الحامد المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وهدى ، فقد جاء في كتاب بالصوس ثالثة ، أنفاها إليه بعض دعاة  
اللامذهبية ، فأرجو التقطل ، الجواب الشافي صيانة للمسلمين من أت  
يناروا في تيار الآراء والأهواء ، بعد طرح أقوال العلماء والفقهاء ،  
أبناكم الله أنصاراً للحق ، وذخراً للإسلام وللمسلمين ، آمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سورية - حلب : الجيلة  
أحمد عز الدين البيافوني

في ٢١ من صفر ١٣٧٨

١ - « إذا صح الحديث فهو مذهبي »

(١) ابن عابدين في الحاشية ( ١ / ٦٣ ) وفي رسالته : رسم المفق  
( ٤ / ١ ) من مجموعة رسائل ابن عابدين .

(ب) الشيخ صالح الفلافي في « إيقاظ المعلم » ( ص ٦٢ ) .

(٣٠) ونقل ابن عابد بن عن شرح الصلاة : لابن الشحنة الكبير  
شيخ ابن القيم ما فيه : « إذا أصبح الحديث وكان على خلاف للذهب  
عمل بالحديث ، ويكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مطلقه عن كونه  
حقيقاً بالمثل به فقد سمع عن أبي حنيفة أنه قال : « إذا أصبح الحديث  
بهذه مذهبه ، وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره  
من الأئمة » .

« لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من ابن  
أحمد » .

وفي رواية : « حرام على من لا يعرف دليل أن يفتي بكلامى » .

وقد زيد في رواية : « أنا بشر بقول القول اليوم ، ورجع  
عنه غداً » .

وفي أخرى : « ويحك يا مطلوب (وهو أبو يوسف) لا تكتب  
كل ما تسمع منى ، فاني قد أرى الرأى اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى  
الرأى غداً ، وأتركه بعد غد » .

ابن عبد البر في « الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء »  
(ص ١٤٥) وابن القيم في « أعلام الموقعين » (٣٠٩/٢) وابن  
عابد بن في حاشيته على البحر الرائق (٢٩٣/٦) ، وفي رسم الفتى  
(ص ٢٩ و ٣٢) والشرافي في النيزكي (٥٥/١) بالرواية الثانية  
والثالثة رواها عباس النوري في « لتاريخ » لابن معين (١/٧٧/٦) .

٣ — وقال الشعراني في التيزان : ( ٦٣/٩ ) ما مختصره :

واعتمادا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه  
أنه لو عاش حتى دوت الشريعة ، وبدرجيل الحقائق في جميعها من  
البلاد والشعور ، وظهر بها ، لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه ،  
وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه . .

٤ — وما دام العلماء قد خدموا الحديث الشريف ، فليتوا صحيحه  
من سفيحه ، وناسخه من منسوخه . . . فلم لا يسوغ لأهل العلم بذلك  
أن يجتهدوا في الدين كما اجتهد الأئمة الأولون ؟



## لرسوم اتباع مذهب الزنعة مسما للقوضى الرزية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله  
وصحبه ، والهندين بهديه .

أما بعد ، فيطيب لبعض الناس أن يتأججوا على المذاهب للبيعة ،  
التي استنفذ أصحابها وسهم في استنباط الأحكام من منابعها الأصلية  
وفي تركيز القواعد الشرعية العامة ، التي تبني عليها جزئيات الأحكام ،  
وفرعات التشكليف ، وهذا غطت الصحة الإلهية علينا بكثرة الزوة  
العامة ، ووفرة المعرفة الدنيوية ، فأصبح صرح التشريع الإسلامي  
مشيد البناء ، شامخاً إلى العلاء ، يبدأ عن القوضى التي شاعت في الأمم  
قبلاً ، ( من الذين فرغوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم  
فرحون ) .

لكن هذا الفريق من الناس يصدون إلى رعيعة الثقة بها ،  
ويدعون إلى اجتهد جديد عمالي ، ولو لم يكن لاستيقاظ شروطه  
بأطلائها مكان في الوجود الآن ، ليرحم القاصرون في عقولهم وفي علومهم

أنهم أهله وحملة لوائه ، وأن لهم أن يجتهدوا كما اجتهد الأولون ،  
مستتركين على مذاهبهم أموراً مفسرون بزعمهم فيها ، وهم من أجل  
هذا يصدون إلى نشر كلمات غلصمة ألقاها الأئمة رحمهم الله تعالى إيراد  
لذمهم ، وتحقيراً للعبء الذي عن كواهلهم ، ويقصاه لجرائر السوء أن  
تنسحب جدم بسببهم ، لكنهم ألقوها إلى الكاملين في مداركهم  
وعلومهم ، ليحسوا التصرف الملقى بها ، فيلوموا العوج في بعض  
الشئون ما استطاعوا ، بقرض وجوده وتقدير حصوله ، وإذا كقول  
كل منهم رحمهم الله تعالى : ( إذا صح الحديث فهو مذهبي ) ونحو هذا  
فما سترى توليته وجهه الحقة السليمة ، إن شاء الله تعالى .

يبد أن بعض الرقماء طلبوا له وزمروا ، وقاموا يشفقون في الأوساط  
السادجة بوجوب إعادة النظر في مقررات الأئمة ، مشتملين بكلام هو في  
ذاته حق لكنهم أرادوا به باطلا .

والذي علينا علم والمصل به ، وهو ما قررناه فقهاؤنا رحمهم الله تعالى  
من أن الاجتهاد للطلاق في الأحكام ممنوع بعد أن مضت أربعمائة سنة من  
هجرة سيدنا ومولانا محمد رسول الله ، عليه وآله الصلاة والسلام .  
وهذا ليس حجة على فضل الله تعالى ، أن يمنح ناساً من متأخري  
هذه الأمة مثل ما منح ناساً من متقدميها ، كلا فإنه لا حجة على فضل  
ربنا سبحانه ، ولكن لئلا يدعى الاجتهاد من ليس من أهله ، فنقع في  
فوضى دينية واسعة ، كالتى وقعت فيها الأمم من قبلنا .

من حين ذلك رأى القصد الأتبع ، بعد هذا السبب ، شفاً على  
 هذه الأمة ، أن تقع في الخط والخط ، بسبب هذه الاختلاف للدين  
 ليست لهم مؤهلات اعتيدين ، لأغنى ولا ورعاً ولا مواراة ، وتوفيق  
 يلماً ، وفتحاً رحباً ، كالذي فتحه الله على سيدنا ، الذين كانوا مع  
 هذا كله على درب من ومن السوء ، والإسلام عن طريقه لم يسئل فيه  
 الرمن عنه بكثيراً لصدته ، وتغير آراءه .

لا يعلم الناس عموم ، الرصد مهم خصوصاً أن العهد لظن ، من  
 شرطه أن يكون في العلم بالمرية كالمرتب أنهم ، قد لب تدخل  
 العهد ، لهم ، بفهم النصوص الأدبية من كتاب وسه ، هباً صحيحاً  
 غير مسوب بكثورة . وعلى هذا يسمى أن يصل إلى منتهى في فهم  
 سبب الناس العربي بمرى ، بين الصريح والظاهر ، والمحمول ،  
 والخفية ، واعر ، والنام ، والخامس ، والمحكم والمتساه ، ولطلق  
 والقيد والنص . . . الخ .

ومن شرطه أن يكون طاقاً ، سكت ( القرآن الكريم ) معرفة  
 تامة ، بهذه الأسس الأول للتشريع ، السحر الزاخر للعلم .

ومن شرطه أن يكون مصفاً ، سبب تشريعه ، وهي إفراد النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تسليماً ، منه ، تحريراته من يعمل  
 في حضوره شيئاً ، فإن سكوتة عنه عذمة احد له ، ولو كان حراماً

ليس عنه من حيث ، صلى الله تعالى عليه وآله ، سر تدليها معصوم عن  
المصيان ومنه الكتاب .

هذا الإسم بالسنة الشريفة الى تعلق بها الأحكام الشرعية ،  
بوجه عام سليم ، بحيث يحرى من صحيحهم وصحيحهم ، ليس متيسراً  
لكل أحد .

ومن شرط اعتدال يكون عارفاً كل لفظة ، كالمسح والمسوح  
من الأحكام ، فلا يصح مسح دون المسح الذي استقر عنه المعنى  
لأنه متاخر في الوجود عن المسوح ، والمرة للتأخر ورووداً ، كان  
أو كتاباً .

ومن شرطه معرفة مواقع الإجماع لكلا يخرج عنه يكون من  
غير قبيل المؤمنين .

قال الله تعالى ( ومن ياتى الرسول من بعده ما من له الهدى  
وينبئ غير سيد لا يؤمن بوله ما بولى وصله بهم وسألت مصيراً ) .

ومن شرطه أيضاً معرفة القواعد الأصولية للكتاب الكريم ،  
والسنة الشريفة التي استطلع عليها المقادير والمقارن ، والأصوليون ، وما  
يرتبطها المعرفة للثامة كان قاصراً أو لا يجرى ، العمود في مقصد الاجتهاد  
الطلق ونسب دروته الرتبة .



وأن يكون في هذا معروفاً شئ من العلم عن أهله ومجهوداً له بالتحقيق  
 الدقيق ، وغير مطعون عليه في علم أو عمل أو اعتقاد ، بل يكون عدلاً ،  
 فاضلاً ، كاملاً ، قادراً على القبول في طبع العلم ونحوه ومكانه الصحيح ،  
 وله من قوة المعرفة مثل الأحكام والاستنباط منها ، السبب الأولي ،  
 واطئ الأوفر ، ليصدر على قياس ما لا يصر فيه على ما فيه نص ، قياساً  
 صحيحاً غير متحاش .

الأمة الإسلامية على وفرة عددها ، لم يبع منها بوع الاجتهاد . لا  
 عدد قليل لصحوة أرحمه ، ونبوع العاية فيه . فلعرف لأهلها  
 منها ، وليس وراءه الأئمة ، فداً اسم وعلم وحكم

ولا يدعى الاجتهاد لتفنى في زمان ولا . فمن العدل ، فبيل العلم ،  
 رقيق الدين . وقد رتب من الحق للدين رغبوا الاجتهاد لأقسامهم  
 يطعمون عيالاً بالمراتب من الاستطاعت التي لا تستحق قبولاً من عابد  
 طاق ، فصلاً عن عام عامل ، ورحم الله امرأ عرف حله فوقف عنده .

هم قد مر من ضمن الخوالات في زمان هذا ، لم يهتد الس من  
 قبل ، فيتشوقون إلى معرفة أحكامها .

والخلاص من الحيرة هو النظر في فروع الفقه وفوائده الكلية فإنه  
 كثير منها يحكم الحديد من الخوالات ، فيفتد توسع أفقهم من المعاني

في تقدير الحوادث والمستفاد من أحكامها فكذلك أكثر وأكبر آجداً ،  
حتى صار ما كتبه من حور آراخرة ، يسير من العاصم إلى سورده ،  
ويستخرج من دبر آ صفيه حذرة بالاعتجاب .

على أنه لا مانع من الاجتهاد المتعارف إلى أحكام شرعية فردية  
طارئة ، ولكن لا ينبغي لأفراد محدودون الآن تنحصر عنهم بلاد  
الاسلام وأقصده ، وليس هو لكن من يرى نفسه عاباً ، أو يرميه  
البسطاء من الناس علماً .

وإنما حور هذا من الاسلام كما في قوله ، من حادثه تقع  
تحت أيدي السباه ، لا منه حكم فيها ، وقد دل الله على . ( اليوم ) كلفت  
لكم دينكم ، نسيت عليكم ما نسيتم لكم الاسلام ديناً .

فلن يفتت شرع الله الكامل حامداً أمام الحوادث لا يمدى حرا كما  
قد في الله سبحانه انقص عنه .

ومما فحص من مؤلف مذهب فيها عدا الحوادث العدة والسبا  
مجهدين ، حتى عني من الأحاديث الشرعية امداء ، من انظار الأئمة  
أنه وحق من أنصاره القصود ، قد سر حلال الفقه والخوف في  
عليه أن تبسح ، لا ما أقروا ، كما لو صدر به وهو في حبه ، لا سيما  
والأحاديث النبوية الشرعية ، في صحيح تيسر ، وفي حبه ، وفيها  
صحيحة ، وفيها لغو حله ، وفيها ما يصح تصحيح الذي لا أصل

له ، فاقبحم طبع الاختباء ، مهلكة على الجميع .

عن عذ الاوهام يا أم عمر ودعيت من طينتك اليهود  
كتب الله : كل خير وير تمت في الوقوف عند الحدود

ثم من صبح ، بالاختباء في هذا الزمان ، مؤذن بتعدد المعتدين  
الادعياء ، تدرأ لا يحيط به حصر ، ادكل من نس في صبه - برعه  
- القدوة على الاختباء ، دعا في حبيبه وانذره ، وهذا الكرامة  
الكبرى ، وصية الطمى ، تشتت السمل ، وغرق الجمع ، وتمزيق  
الوحدة ، وكل دا يستع من انصائب البلاء ، ما يحرم كل عاقل  
على احب الاعداء بأن سببه من يله .

اللهم انص ربنا ، وعدنا من شر هذا ، ووقف عند حدود  
الأدب ، واحرف عن الحرم ، واكثف ع من البلاء ، لا يكسه  
غيرك ، يا كريم . . . آمين .

## فصل ٥

ولنظر حد إلى تلك الكلمات ، التي تبارها هؤلاء الفوضويون متوجين أنها حاخا في أنفسهم ، لا ينبغي أن نقف لها لهم ، إلا من شاء أن يكون معولاهدماً لشرح الاسلام ، وهو الدين الذي لن يشاد أحد إلا طه ، ومير سبه رما تشد ، الرشح في يوم طامس .

وليكن على مال هؤلاء ، أن المصدا يعرفون طك الأقوال ، إلى طامس الأئمة حتى الله على نعم ، ولكم في حجاب هذه المصدا ، يدركون المصدا الذي استهف الأئمة من ، والمصدا الذين بهم ، يعبه العام العاقل .

### الكلمة الأولى :

قال الإمام : حبيب رحمه الله : ( إذا صح الحديث فهو مذهبي ) وقد ذكره العلامة الشيخ ابن عابد في حاشيته الكبرى المسماة ( رد المختار ) وفي رسالته المسماة ( رسم انقضى ) .

وقال أيضاً عن ( شرح الهداية ) معانها أن الشرح هو له . ( إذا



صح الحديث وكان على حازف لذهب عمد بالحديث ، ويكون ذلك  
مذهبه ، ولا يخرج منه عن كونه حياً ، ليس به ، وقد صح عن أبي  
حيفة أنه قال : ( إذا صح الحديث فهو مذهبي ) .

وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حيفة وعنه من  
الأئمة . اهـ .

قول : لا أسرع في صحة ذلك عن الإمام ، لكنه ليس على  
اطلاقه ، بل ليس كل أحد يمدى على الاجتهاد والاستنباط ، فالمراد به  
من طبع هذا السمع ، وأذن هذا السمع ، أما صغار الأعصاب فإن  
إمدادهم بأنهم حذو مذهب ، وأسلم عاقبه . ويريدون طردهم اعتقاراً  
بأنفسهم ، همكوا أو هلكوا . وكان من ثم ما يقع المعنى على ما شره  
وقد عراه أو ( رسم الحق ) و ( رداً ) ( لا بد من كمال على  
أن يذكر التعيين عليها ، لا يصح ما في الدوح موضع الحجة فيبقى  
سنة في دينه ، وم يبق له احتشاً إلى مذهب يمامه .

وإليك التعيين قلدي كتبه ابن مديس ، فقد هن في ( رسم الحق )  
بالعرف الواحد :

قلت : ولا يخفى أن ذلك من ذكر هذا النظر في النصوص ومعرفة  
محتواها من مذهبها ، فإذا ظهر من مذهب في الأدلج وصلوا به ،  
سنة إلى المذهب ، لكن به مذهباً ، ورحب المذهب ، ولا شك أنه

لو علم بصحة دليله رجع عنه ، واتبع لدنس الأقوى .

ولقد ارد المحقق ابن المهمل على المشايخ حيث أقنوا قول الاماميين  
— أى أبى يوسف ومحمد — بأنه لا يمدل عن قول الإمام ، لا  
لصحة دليله .

( و نقول ) بعبارة . بمعنى تفيد ذلك ، دامنا والحق قولاً في المذهب  
بدم يادونوا بالاحتداد فيما حرج عن المذهب ، فالكليهما اتفق عليه  
نمت ، لأن احتدادهم أقوى من احتداده ، ولطاهر أنهم رواد ليلاً أرجح  
بما رآه حتى لم يصنوا ، وهذا قل العلامة فاسم في حق شيخه حاتم  
المهمين الكمال بين لفهم : لا يمدل بأحدث شيخا اتفق بخلاف المذهب .

وقال في تصحيحه على الفمورى : قال الإمام العلامة الحسن ابن  
مصور بن محمود الأورجندى المروى فاسمجان في كتب الفتوى  
رسم اتفق في زمانه . من أصحابنا من يد اسقى عن مسألة إن كانت  
مروية عن أصحاب — الحنفية — في الروايات الطاهرة ، فلا خلاف  
بينهم ، فإنه يمدل إليهم ويحق قولهم ولا يمدلهم برأيه ، وإن كان  
مجتهداً لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يمدلهم ، واحتداده  
لا يسع احتدادهم ، ولا يطر إلى قول من — لفهم ، ولا قيل حجته  
بعبارة ، لأنهم عرفوا الأدلة وميروا بين ما صح وثبت وبين سده ،  
إلخ . . . ثم قل نحوه عن شرح برهان الأئمة على أدب القصة  
للحماوى .

(ثالث) : لكن روى عدلوهم عن علي بن ابي طالب ضرورة وجوهه  
 في مرقى الاستحسان على تعليم القرآن وجوه من ثلث عاب الي يكون في ترك  
 الاستحسان غير مباح الدين كما في ... .. حيث يجوز الافتاء  
 بحرف فيهم كما ذكره قريش من حوى القديس وسباني بسطة  
 في شرح التبرج عند الكلام على احدى

(رابع) : انما حالف فيه الامتحان منهم الا اعظم لا يخرج  
 عن مذهبه في حجة ان يبع انصرون وكذا ما في استنباط على  
 العرف الحادث لغير زمان او للضرورة ولجو ذلك لا يخرج عن  
 مذهبه في انما راجحوه لرجح دليله عند عدم ما دون به من جهة  
 لادم وكذا ما يراه على غير الزمان والضرورة ما في انه لو كان  
 حياً لقل مع قلوبهم لان قلوبهم بما هو مسمى على قواعد في  
 هو مسمى مذهبه ( انتهى لتقصود من كلام العلامة ابن عدي رحمه  
 الله تعالى ) .

والذي قلناه عنه من ( رسم على ) له وسع كما ذكره في  
 ( رد المحتار ) له حول هذا الموضع . وهذا ينصح المراد من قول  
 الامام رحمه الله تعالى في موضع ما يطلع القسوة الابدية من قاعها  
 والحمد لله تعالى .

## الكلمة الثانية :

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى :

( لا يحل لأحد أن يأخذ بقول ما لم يسمع من أبيه ) .

وفي رواية : ( حرام على من لا يعرف دليله أن يفتي بكلامه ) .

وقد ريد في رواية : ( قال بشر بن الحارث يقول اليوم ، رجع  
عدو ) .

في أخرى : ( ويحك يا جعوب - وهو أبو يوسف - لا تكتف  
كل ما تسمع من ، فإني قد رأيته في الرؤى البوء ، وتركه عداء ، وروي  
أرأيت عداء ، وتركه حد عد ) .

ثم عرنا بشر هذه الروايات في ما أحده من كتب الرواية والعلم  
وقد طهرت بقول أبي يوسف نحو هذا ، روى ابن قسطلويه في  
أخره الثاني من كتبه ( أعلام الموقعين ) مقال ، وقال بشر بن الحارث  
قال أبو يوسف لا يحل لأحد أن يقول مقالتي حتى يسمع من أبي  
قلت .

غير أن الروايتين الثالثة وأربعة وحدها في ( إيمان ) للإمام  
الشعراني ما يتكلمها روى عن الإمام محمد بن أحمد أنه السلف وهو



وكان معاهد يهول لأصحابه لا تكتب عن كرامات نبيته ، ، وقد  
يكتب الحديث ، ولعل كل شيء من كتبكم ، اليوم رجع عنه عدداً . اهـ .

وقد عرانا الناشر إلى ميرزا أسد علي ، أنه قول للأمام أبي حنيفة  
ولكن عند البحث الدقيق عنه وجدته مودة معاهد . ودالاً يصير ، ما  
تقدير ، فإن انزع في الدين سر من سبع الصالح كلهم أجمعين ، وهو  
يدل على شيء فانه يدل على أن العلوم منحوتة عن خطوطهم ،  
وقد أحصوا الله تعالى في الاستباط ، فكانوا أسرى الدليل الديني ،  
سلس له قيادهم ، وقام عليه رشدهم ، فهم لا يستمعون عن الرجوع إلى  
الحق ، ولا يستمعون عن التماسي في أحصاه .

وقد أتى الشيخ الإمام عر الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى  
بما أتى به ثم تبع له أنه أحط بها ، وقد ذهب عنه المستغنى ، وهو  
لا يعرفه ، فثبت من يادى ثلاثة أيام في القاهرة . وكان فيها . بحمكة  
في فنية ، ونزل الصواب خلافها .

وفي كتاب أمير المؤمنين عمر إلى أبي موسى الأشعري ، وقد ولاء  
العصاة . ( . . . ) ولا يملك قصه نصبت فيه اليوم فراحمت فيه رأيك  
فهديت لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يسطله شيء ،  
ومراجعة الحق خير من التهدي في الحل .

هذه منه المخلص من العادة والفتنة ، فهي مكرمة أكرمهم الله

٥٦ . وبدأ طرأ على أن يعتدوا أطوا في حتهده ، وأنه قد يتبع له  
اليوم من الدليل ما لم يتبين بالأسر ، اردد . هذا بأن هذه الحطة هي  
محض الرشاد ، وأنها واجبه الاتباع ، لكن ما رجع عنه الاثمه كما روا  
قد اعتمدوه مبرور لدى صحابهم والأماه من أرباب النقل عنهم .  
وكله ميسوط في كنه العقه ثم سقط ، فلم يبق محال مدعى النصب على  
مداهمم بالله الكوكبه . ونشر الريس لدى العامة المسطه ، فله يلقيهم  
في مناهات فكرية لا حدود لها فيحطون في دينهم حط عشواء ،  
يتنصرون معالم الطريق فلا يحكموها

٥٧ من الحسن حد أن يذكر هذا هو منصف الأمام الكونزى طيب  
الله نراه ، في مكتوباته ، بصوغه ، صواب ( مقالاب الكونزى ) أن  
اللامهية فطره اللاربيبه ، أي فهي تنطع اليه ، وتلقى غير اعتناده  
في أحصائها ، فيسرق آخر الأمر من دينه ، فيحصر الحصرن اسبي ،  
( وعلى حسب حيث رافض ) فيحصر الموفق هذا المثلث فزاه وحجم  
الماقبه سيئه المنبهه .

٥٨ وسب ذلك الصلال كله ، تنكيك متكث فبح الفكر ، فقص العلم  
قيد العقل هو لأن أهل مكة أدري تناسها ، فإن أهل العقه أدري بدهاب  
أثمتهم ، ما تقرر منها يوم وقع الرجوع عنه ، فليبق الله هؤلاء المشاغون  
الذين يجادلون غير روية وليفروا على أهمهم لئلا يظهر عوارهم أمام  
المحققين أساطين العلم وأعلام اليقين .

ما قبل الإمام . ( لا يخفى رحمه الله على من لم يحسن فهم من ابن  
أخذناه ) .

والى . ( حرام على من لا يعرف . على . على سكاكى ) ١٠٥٠ .

ولست محقق نعم على من

بما كان من احكامه الشرعية . تتبع الخبر هذا الذى يفسر  
عن الامام ، يوضح المعاني ، ويشرح ما به ، بل يفسر اقوال دون  
قوله ، لا يفرق بين حر ، فان لم يكن در حر ، فمعهم . من فسط ،  
وهمهم مخرج ١٦٠ انتهى يفسر فى هذا لا يسترطى دانه ، كما مسترى  
من . انه على ، فمخرج مشروط فى امانته ان يكون خارجاً للاف ،  
وهذا لظن فيها ، انه . يفسر ونحوه ، فحسباً وبقا ، عموماً عميقاً  
فلا بد من هذا صدر عن عرفان ، وافق على منه ورهس ، وهذا  
ثم يرون الامر هذا الاصل هو من الاهلية مائة ، كان مشروطاً لاني لتجميعه  
منه انه على ، لإعلاقه على منه ان تحقيق ثوبه ، مائة فى ضجعه ،  
وقد كان من اوجاب انبىا عليه ن يسر الحقائق سراً صحيحاً ، هم  
مولى الصفاء ، من اهل المحصى التلذذ ، بلا معرفة للدليل ، وداشيدان  
الناصرين ، دون لهم فى حكاية اقوال الائمة من غير استدلال به ،  
كأنى منه عدم الصفاء ، بل يفتنه فى . تر الانصار والامصار .

من حق هذا الذى ولاه الامام محمد انه على ، وللحرية الدينيه

المسوخة شرعاً في العلم أيضاً ، فشر أنوية هذه عن سوا أعداء هذه ،  
 فطروا في سائر هذه المصادر بالأحكام وهذه الأيدي ، فخرج لديهم قول  
 الإمام هذه ، وقول هذه حية أخرى . ولكن هؤلاء لا يدعون الاحتياط  
 إطلاقاً ، فإن نحوهم تدبر في ذلك لهذه ، تدبر في حفظه وهذه أعداء  
 فهم مخرجون فقط ، ولا يمتد احتياطهم حدود الرجوع .

وعند حجت من يرميهم الفقه لتلك جملة من الأمام ، ر . من  
 هذا خلاصه وحيد ، عن مصدر الفقه ، تدبر في ( رسم لفظي ) العلامة  
 الشيخ ابن عدي عن رسالة في هذا من سبع للعلامة الكبير فهدى الدين  
 محمد بن سفيان سفيان بن عمار ، تدبر ، من هذه الفروع العشرة المحررة .  
 وفي كسوف هذه المحررة المعدلة مع التمثيل الفيل ، انشاداً عن  
 التطويل نفس المقام هذه

( الصنف الأول ) صفه اعتهدي في الشرع كالأنه الاربعه ومن  
 سلك مسلكهم من غير غلبه لاحد

( الثاني ) صفه اعتهدي في هذه كافي ، صفه ومحمد وسائر  
 أصحاب أبي حمزة القادري عن استخراج الأحكام عن الأدلة حسب  
 القواعد التي مر هذا ، وتدبر ، وإلى حاله في صفه أحكام المروع .

( الثالث ) صفه اعتهدي في السائل إلى لا ولاية فيها عن صاحب  
 لهذه ، كالخصاف ، العجوى ، والكوشى ، والحلواني ،



• ثلثون ، وثلاثون ، وهم لا يقدرون على مخالفة الأمام  
كلهم يستمعون حسب أصولهم •

( الرابعة ) طيف أصحاب المخرج من فقهاء كبري الرأي المختصين  
— وهو غير المخرج الرأي القوي — ، فمراة ، وهم لا يقدرون على  
الاجتهاد ، ولكم لاحد منهم بالاصول يقدرون على تفصيل قبول دي  
وجوه عن صاحب المذهب •

( الخامسة ) طيف أصحاب المخرج من فقهاء كالفقهاء وصاحب  
المبادئ ، وفتاوى ، وثانهم تفصيل من الروايات على  
البعض الآخر •

( السادسة ) طيف الفقهاء القادرين على التمييز بين الاقوي والاقوي ،  
والصحيح وطاهر الرواية ، وطاهر المذهب ، والراية الباردة  
كالمحدثين المتورين لاعترة ، كصاحب الفكر وصاحب المختار ، وشأنهم ألا  
يعتوا في كتبهم الآفة ان اردودة والروايات الضعيفة

( السابعة ) طيف الفقهاء القادرين لا يقدرون على ما ذكر ، ولا  
يميزون بين الحق والسمي ، ولا يميزون القهار من الخبيث ، من  
يجمعون ، يجمعون كالحطيل ، فارقين من قديم كل الويل • ( انتهى  
مختصار ) •

واسمع حذلي توصيحه في ( رسمه ) نلتك الكلمة القوية عن

الامام رحمه الله تعالى ، قال . ( ثم اعلم ) ان قول الامام . لا يحل لاحد ان يعق قولا . . . يخفى يحصل معين .

( احدهم ) ان يكون مراده ما هو شاذر منه ، وهو انه اذا انت عدم مذهب امامه في حكمه ، كوجوب الترتيب مثلا ، لا يحل له ان يعق بذلك حتى يعلم دليل امامه ، ولا شك انه على هذا حارس بالمعنى المحمدي دون بقدر المحض ، فان التقليد هو الواحد هو الولي غير معرفة دليله . قالوا : فخرج احدهم مع معرفة دليله ، فانه ليس بتقليد ، لانه احد من الدليل لا من المعهد . بل قد ين احد مع معرفة دليله ، فيجوز الاحتمال لان معرفة الدليل يجب تكون للمعتمد لتوقف على معرفة سلامته من التعارض ، وهي متوقفة على استمرار الائمة كلها ، ولا يقدر على ذلك . لا المعتمد . . . مجرد معرفة ان المعهد القلاني احد الحكم القلاني من ادليل القلاني فلا فائدة فيها ، فلا بد ان يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المعنى ان يعرف حاليه حتى يصح له تقليده في ذلك مع احرمه ووقفه عبره . . . وهذا لا يثنى الا على المعنى المعتمد في المذهب وهو المعنى حقيقه ، اما عبره فهو . . . قل .

( لكن ) كون اراد هذا هذا لأن هذا المعنى حيث لم يكن وسرمة الاحتياط انطلق ، يدرمه الخطر من وصل اليه ولا يلزمه معرفة دليل امامه إلا على قول .

ثم قال بعد كلام طويل :

( الثاني ) من الاحتياط أن يكون إيراد الأدلة ههنا بامام تحريراً  
واستنباطاً من أصوله .

( قال ) في التحرير وشرحه ( مسألة ) بانه غير مختص بذهب  
مختص بتحريراً على مذهبه لا على غيره ، كان مقصداً على مذهبه .  
أي ما أحد أحكام المذهب ، هذا لئلا يفسر فيها فائدة على التعرّيع على  
غير مذهبه ، مستحباً من الفرق وفتح وفتح في ذلك ، بأن يكون  
له مذهب لا يفتقر على استنباط أحكام الفروع استنباطه إلى الأصل  
فيها عن صاحب الدلائل من الأصول إلى مذهبها صاحب المذهب .  
وهذا المذهب المختص في مذهب ، حار ، وإلا يكن ذلك لا يجوز .  
وفي شرح الشيخ للهيدي وهو المختص عند كيم من المختصين من  
صحابه ، غير علم .

ثم قال بعد كلام طويل وهو يجوز مقتضى سوء كان مقصداً على  
ما أحد م لا ، عدم التمسك به ، وهو مختص بذهب المذهب ، لا يفتقر  
من المذهب ، لا ، في الفرق ، في المذهب ، لا ، في المذهب ، لا ،  
ليس الخلاف في المذهب في التحرير لأن المذهب ليس مذهباً مختصاً  
هل سرائف الراوي من المذهب وشرحه ( أي شيئاً مستحباً أي  
ما يقتضيه من التحرير وشرحه ) .

ثم قال الشيخ ان ما يدعى كلامه صدين .

( فقد ) تحريره مما ذكره من قول الامام و صحبه . ( لا يحل  
لاحد ان يفتي بعد ذلك حتى يتم من قبله ) ، يحتمل على فتوى معتد  
في المذهب بطريق الاستبصار والتحريج ، كما عرفت من كلام المحققين  
وشرح المصنف ، وانما هو اشتراط اهل بيته الثالثه ، واما احدهما فالحجب  
في ذلك ، و من بعدهم يسكنى العقل ، و من قبله السمع ، و هو ك  
عظم ، من استصحابهم من النصيب عنه عن مقدمي ومن ترجيحهم ،  
ولو كانت لغيره في الامام كما هو في سائر هذه النسخ ، لانهم م  
يرجعوا ما رجحوه حرام ، و ما رجحوا حراما صلاهم على اماهده  
كما شهد مصنفهم صدي ( ا هـ ) كلام الشيخ ان ما يدعى .

فول : و هذا هو معمول المصنف ، و لا يحل الامام في دير  
الاسلام ، و لا وحدهما من بحر حرام ، في ما لا حل من قبل من  
المصنف الاعلان ، و في هذا الذي اعتمد المصنف كفاية لذي الالهام ،  
والسلام .

### الكلام الثالث :

قال الشرائفي في النيران : و استندنا و استند كل مصنف في الامام  
ابي حبيبه و صلى الله عليه و آله و سلم ، و روي عنه من ذم الرضى و المعري  
منه ، و من تقديمه النص على القياس ، و لو عاش حتى دلت احاديث  
الاربعة ، و قد حيل الحفظ في جميع من السلا و الشعر و طهر ب ،  
لاحد ب و ترك كل قياس كان فاسده ، و كان القياس قل في مذهبه كما قل

في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن كما كانت أدلة الشريعة معروفة في عصره مع نالت سير ، تسمى التاج في المداين والقرى والنعمور ، كثر القياس في مذهبهم بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ، بخلاف غيره من الأئمة ، فإن الحدوث كما هو واقع رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقرى ودونوها لحديث الحديث السريعة مصححاً : فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبهم وقلته في مذهب غيره .

ويحتسب أن الذي أصاب في الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص طرأ بذلك ، في كلام مقلديه ، الذين يلزمون المنع عما وجدوه عن إمامهم من القياس ، وينتكون الحديث الذي صححه موت الإمام فالإمام مذكور ، وأتباعه غير مذكورين ، وقولهم إن إمامهم لم يأخذ بهذا الحديث لا يهمل صحة الاحتمال أنه لم يظهر له ، أو ظهر به لكن لم يصح عنده هو قد تقدم قول الأئمة كلهم إذا صح الحديث فهو مذهبهم ، وليس لأحد من بعدهم ولا صحة إلا طاعة الله ورسوله بالتسليم : ( انتهى كلام الشيرازي ) . وقد أنيت ، كاملاً غير منقوص لتكون فكرة الشيرازي واضحة لدى القاري .

ولعلك ترى في الاحتمال الثاني شيء ذكره تنظراً بالإمام منه ، واعتدالاً عنه ، وتوركا على اتباعه المبدئين ، وكلمته هي تقدير ، كلمة حرة فيها يرى ، على أنه قد زعمه ربه الإمام في كلام سابق له في

(البرهان) ، عن الأحد بالقياس مع وجود النص : وروى قوله في هذا :  
وقد روى الإمام أبو جعفر الشيرازي - سنة إلى قرية من قرى  
طبع - بسند متصل إلى الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه أنه كان يقول :  
كذب والله وافترى عليا من يقول عدا : يا قدم القيس على النص ،  
وهل يحتاج حد النص إلى قيس ؟ !

وكان رضى الله تعالى عنه يقول - نحن لا عيس إلا بعد الضرورة  
الشديدة ، وذلك لأننا نطرق أولا في دليل تلك المسألة من الكتاب  
والسنة ، أو نصيب الصحابة ، فإن لم نجد دليلا فحينئذ مسكونة عنه  
على مطلق ، يجمع القصة بين الساتين حق ينصح الله

ورواية أخرى عن الإمام : يا أحد أولا بالكتاب ثم السنة  
ثم بأقضية الصحابة ، وحمل بما يتفقون عليه ، فإن اختلفوا فحكموا  
على حكم يجمع القصة بين الساتين حتى ينصح الله

ورواية أخرى : يا أحد أولا بكتاب الله ثم بسنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلى  
رضي الله عنهم .

وفي رواية أخرى أنه كان يقول : ما جاء عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فعلى الرأس والعين ، ما أبى هو وأبى وليس لنا محملته ، وما  
جاء عن غيره فهم رجال ونحن رجال ( انتهى ما نقله الشيرازي عنه ) .

وقال في مكان آخر من المجلد : وقد تمت محمد الله قوله -



نہی نبی حبیبہ۔ و قول اصحابہ ب الف کتب دلتہ المداہم فلم أحد  
 قولاً من قولہ و قول شاعہ بلا وہو مستند علی آیه أو حدیث  
 أو أثر ، أو بی مفهوم دلت ، أو حدیث صحیح کثر طرفہ۔ آی  
 فصار حتماً۔ نو بی یس صحیح علی أحد صحیح ، فیس زاد  
 الوقوف علی دلت فبیض لم کہ بی اندکور ، و بالخطہ فقد ثبت تعظیم  
 الأئمة المجتہدین بہ کما علم عن الإمام مالک و الإمام الشافعی فلا یحتاج  
 بی قول غیرہ فی حقہ و حق أسدہ . ۱۰۱

و فی تریح التشریح الاسلامی امیر۔ تدریسہ فی کلیہ الشریعہ  
 الارہریہ عن الامام ما یلی

بی أحد یکتب اللہ ، یا وحده ، یا لما أحده ، یا أحد سے رسول  
 اللہ ﷺ ، و الآثار الصحیح عنہ ، النی فشت فی ابندی النقت ، فادام  
 أحد فی کتاب اللہ و لاسہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم أحد عن  
 صحابہ من شئت ، و ادع قول من شئت ، ثم لا يخرج من فوہم فی  
 قول غیرہم ، فادام اتہی الامر بی ذراہم ، و العی و الحس و و اس  
 سیرس ، و سعید و السیب ۔ رعد راجلہ اجتہدوا ۔ قلی أن  
 اجتہد کما اجتہدوا ۔ ۱۰۱

و الاجتہاد من صادیہ القیاس و فان الاجتہاد سیرج فیہ :

( و لا ) أحد احکم من النصوص .

(وتجانباً) التمس الحكم للحوادث من التواضع العامة للشدة إلى  
الكتاب والسنة .

(وثالثاً) القياس وهو حجة حكم في حادثة منصوبة إلى أخرى  
غير منصوبة ، والله أعلم يليها قائم بأغلة الحكم في الأولى موجودة  
في الثانية ، فتقدس هذه على تلك فيكون حكمها كحكمها .

وقد درأني صلى الله عليه وسلم لأصحه صلى الله تعالى عنهم في  
الاجتهاد بكل معاسيه تحقيقاً لاتباع الشريعة لكل حادثة تحدث وتقع ،  
فإن ذلك قدوة لمعاد حين شبه إلى التمس .

كيف يصح رد عزمك عليه ؟

قال : أنصت لما في كتاب الله .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟

قال : فبمسة رسول الله .

قال : فإن لم يكن في مسة رسول الله ؟

قال : اجتهد رأيي ولا ألو — أي لا أضرب —

قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله بيده عن صدره

وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لم يرد رسول  
الله . اهـ .

وفي كتاب عمر لابن موسى لما ولّاه القضاء : ( . . . ثم العهم المهم  
 فيما أدلى اليث بما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايـس  
 الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى في أحبيها إلى  
 الله وأتسبها بالحق ) .

فالقيس ما دون فيه ، وهو يعرّد أبو حنيفة به ، وكلاهما على قدر شراكه  
 فيه الأئمة المختصون .

سقت هذه الروايات تمهيداً لما سأطرحه عن القضاء مقدراً ما بين ما قاله  
 الإمام السمرائي في الإمام — ومعد الله أن يكون السمرائي من حشائه  
 وقد كثرت الشبهة — من أنه لو طاش لترك كل قياس عند ظهور  
 الأحاديث له ، وقضاه المصنف بعد هذا أن يختار . ونحن بأي حال  
 نحترم البحث العلمي الصحيح ، ومعلم القول فيه كأنساً ما كان ، ومن  
 أي مصدر كان .

وهو في كتاب ( حياة الإمام أبي حنيفة ) للعلامة الكبير الأستاذ  
 السيد عفيفي المصري محرر مجلة اعمدة الشريعة في مصر ، ما يلي :

« أبرز منجز من أبحاث الحفاظ »

رغم حسن حاد أبي حنيفة ، من بين أذعته بالحديث ، وهذه  
 ادعاء باطل ، فإن الإمام كثير الحديث ، وأدعاه ، وهو ممدود من أعيان

الخط من احدثين ، وتصيح ذلك من مبادئ التي انشأ اليها الامام  
الشعرا في هذا العصر ، وقد قدمنا في احد من راسه آلاي شيخ  
من ائمة آل سين وغيرهم ، وذكروا الخط الواحد للدهلي في طبقات  
الخط من احدثين ، ولقد صار للدهلي يد لولا كثرة اعتناءه في  
حقيقه بالحديث ما تنها له اسد مسائل الفقه ، فانه من استطاعه  
من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يفل على عدم اعتنا  
بالحديث كما رعم حصن حصونه ، ومن يحسنه ، ويرى تحت الرواية عنه  
— وبن كان منبع الخط — لاشتهاره عن الرواية — شبطه بابل من  
الأدلة ، كما ان احواله الصحابة كآني بكر وهرم وغيرهم يشتملون بالصل  
عن الرواية ، حتى قست روايتهم ، ليه إلى كونه اطلاقهم ، وكثرت  
روايه من دونهم بالنسبة اليهم ، ولقد امرو الامم مالت ، الامم  
الثاني ، لا القليل بالنسبة إلى ما سمعنا ، وحدث لاشتهاره  
بإسراج اسئل من الأدلة .

وقد عهد الخط ابن عبد البر — في كتاب العلم — ، بما كبراً في  
التحذير من اروايه بدون دراية ، ووق : لقدى عليه حصة فقهه  
المسكين وعماهم دم الإكر من الحديث دون فقه ولا تدبر .  
وقال شيرمة : أقل الروايه فقه .

وروى الطحاوي عن أبي يوسف قل : قل هو حيفة : لا ينبغي  
للرجل أن يحدث من الحديث إلا حصه من يوم سمعه ، في يوم  
يحفظه .

وقال سرائل بن يوسف: هم الرجل النجار - أي أبو حبيفة -  
ما كان يحفظ لكل حديث فيه طهارة واشد فحصه عنه وأعلمه بما  
فيه من القصة !

وقال أبو يوسف: ما رأيت أحداً ينسب الحديث ومواقع السكت  
فيه من القصة من أبي حبيفة .

وقال أبو يوسف أيضاً: ما جئت أباحيفه في شيء فتدبرته إلا  
أتيت مدعيه الذي ذهب إليه نهي في الآخرة وكنت رتب ملت به  
الحديث وكان هو أصبر بالحديث الصحيح مني .

وقال أبو يوسف أيضاً: كل تكلم أبو حبيفة في باب من أبواب العلم  
فداقن فذل وإحق عليه أسخه وأقول أنصف عليه بأدب علي  
من صريح الكوفة وهو أحد في تفديقه حديثاً أو رأياً فترى أحدث  
الحديث وأوال ثلاثة فأتية به بألفه من يفتله ومما يردعه يقول: ليس  
هذا بصحيح ، أو ليس عمرو - وهو موافق قوله - فاقول :  
أنا عالم الكوفة .

وروي الدعوى الصيمري عن عبد بن عمر - وهم غير  
الصحابي وإن موافق في الاسم - أن حكيم بن عبد الرحمن  
سئل عن ما مثل فقال لا أبي حبيفة - عن أبيه ؟ قال : كذا وكذا  
فقال : من أين لك هذا ؟ قال : أت حديث عن أبي صالح عن أبي

هزيمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وورد عدة أحاديث  
 عن هذا النمط ، فصل الأعمش : حدثنا ، ما حدثتكم به في مثل يوم  
 تحدثني به في ساعة واحدة ، وما عفت أبت جعل هذه الأحاديث ،  
 بمشتر المصنف ، أنتم الأئمة ، ونحن العبيدة ، وأنتم يا صاحب  
أحدث بسلام الطريفي .

فمن كل هذا يظهر أن الإمام صاحبنا ، من غير الحفظ من  
 رجال الحديث ، ويرى قلت الرواية عنه لأشده عن الرواية باستناد  
 الأحكام من الأدلة كما في آما . ١٠١ .

أقول : إن قوله ( أني يا صاحبنا ) ، في الكوفة ، ليس هذا حراً ، بل  
 هو تقرير للحقيقة ، في نسب نسبته ، لاعتداده فينتفع به ، وقد قيل :  
 إن الفقيه حسب اعتداده ، وكل من لم يعتد لم ينتفع

على أنه لا صبر في زياد الحقيقة ، عند الانقضاء ، وقد أخبرنا الله  
 تعالى في كتابه الحمد عن نبيه سيدنا يوسف : على بيت ، عليه الصلاة  
 والسلام : طمعه من الملك أن يحمله على حرائر الأرض ، مبيهاً له  
 أهيته لهذا العمل . ( قال أحطى على حرائر الأرض ، في حيط عليم )  
 وقد أجاب الملك طمعه .

والكوفة هي الكوفة ، كانت في ذلك الوقت من مراكر العلم



الكبرى ، وحاصرة الإسلام ، وجمع المحدثين والفقهاء والشعراء ،  
وذلك ما في حبيبه إذا كان عامها ١٢

قول سعد بن أبي وقاص : قال قلت لابي بصير : أن اختلافات  
الأئمة المحدثين ، أمور متعمدة لاختلافات من فيهم من الصحابة  
والتابعين . يعلم هذا من جهة زمانا من يقول بهذا النوع من التراسخ  
العامة غير مقصود على الكتب ، التي هي تقرير الأحكام فقط  
مجردة من دلالة ، فكذلك من الأئمة له مذهب ، جدا حدودهم وانتم  
على أثرهم ، وكون حبيبه منهم فليكن الدليل لهم لا يمتنع .

وكتب الفقه الأسدي الذي في حبيبه احببه سبحانه بالأحاديث  
والأخبار ، فاتهمهم هذه المصاع في الحديث ، ويخالفه الواقع الذي قام  
عليه مذهبهم الثمين .

## و فصل ٤

ومع كون الإمام أبي حبيبه من غير حدود الحديث السريحي  
كما رأيت به فقد وضع له بعد مذهبه ، وفروعه على ، من المداكرة  
والمستورة مع أصحابه ، وكانوا عددا كثيرا ، وفيهم الحفظ المتقون  
والأئمة الصالحون ، فكان يطرهم ، ويظنونه ، ويؤثرونهم ، ويؤثرونهم ،  
حتى إذا طبع الأمر حقه الأعلى صجبا ، أدرك شغوب ، وممها  
في المكتوبات .

قال الإمام الشيرازي في (الميران) : روى الإمام أبو جعفر الشيرازي  
 عن شقيق البلخي : أنه كان يقول : كان الإمام أبو حنيفة من أروع  
 الناس ، وأعظم الناس ، وأعبد الناس ، وأكثر احتياط في الدين ،  
 وأصدق عن القول بالرأي في دين الله عز وجل ، وكان لا يصح مسألة  
 في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ، ويصدق عليها بحسبها ، فإن اتفق  
 أصحابه كلهم على ما افترقوا فيه ، قال لأبي يوسف أو غيره : معي  
 في الباب الفلاني . ٥١ .

وفي كتاب ( حاشية الإمام في حاشية ) لشيخ عيني الميرزا المذكور  
 ما يلي :

في مسند الخوارزمي أن الإمام أبا حنيفة احتج مع ألف من  
 أصحابه وأخذوا عنه ، وطوبوا في وسع مسائل أصحابه وفي أعداد  
 الخوارج ، ووجع هؤلاء الأصحاب ونفصلهم رموز ، فقد طموا  
 حد الاحتجاج ، ففرجهم ، ودانهم ، وقال لهم : رأيت هذا الفقه  
 وسرجه لكم فأعجبوني ، فكان هذا وصفت وأما خبرهم وبطونهم  
 وحورهم ، وسألهم فيسبح ما عظم من الأجر والآل ، يقول : عده  
 وبطونهم شهراً ، وأكثر حتى يستقر آخر الأموال فينبته  
 أبو يوسف . ٥١ .

وأبو يوسف هذا أصل أصحابه وكان طالما في الحديث ، يحفظ  
 خبر من حديث في السبع الواحد ، ثم يقوم فسلها على الناس ،



مذهب إليه هو حقيقه ، فيطعن فيه وينسبوا ترك مذهبه ، وطرح  
قوله ، ويرى تأدب معه اخذ حقه - (دعوى الحديث فهو مذهبي) -

وعندنا فيما سبق من هذه الكثرة وجه النظر فيه فلا مدعى ،  
ويريد هذا تأكيداً ووجه حجة في الأمر في ذاته مستدعي طر الامام  
رحمه الله تعالى ، وحسب الله المثل على رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم  
لا يتنافس ، والاصول المعصية المجمع عليها ، لا شك في ثبوتها ، فيستعين  
أن يرد عنه عليه وآله الصلاة والسلام - ما يعصها ، ويحتمل ان يورد  
من مثل هذا على ر. الرولى احمد في الرواية ، ثم يحجب ، ومما دفع الله  
أن يرد الامام على سببه انه صلى الله عليه وسلم لم يثبت من حديثه  
اعمالاً ، عداً ، في هذا لا تكبر من مذهبنا عن مذهب محمد .

عن السيد عفيفي في ( حاشية الامام في حقيقه ) عن ابن عبد البر في  
كتاب الكفر : ان مذهب الامام الى حقيقه في اخبار الاسناد لا يقل  
مها ما حلف الاصول المجمع عليها ، فانكر صدور الحديث ذلك ،  
واقره في دمه . ا . ه . وان ابن عبد البر يفتي في كتاب ( الملم ) :

ليس أحد من علماء الامة يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم  
سم يرده دون ادعاء صحيح ذلك ما أثر مثله ، أو ياجزع ، أو يضل بحجب  
الاعتقاد إليه ، أو طعن في سنده . . . ولو من ذلك أحمد سقطت  
عدالته فصلا عن أن يشهد بما ما ، ولزمه ثم القس ، ولقد عظام الله من  
ذلك . اهـ .



وقد يترك أو حذف العمل بحبر أو واحد مخالفة بقادة الكتاب  
العموم قطعاً ، أو مخالفة ظاهر الكتاب ، ، حيث يعيد اليقين فلا يقوى  
حبر الواحد ، وهو على الثبوت ، على التخصيص ، ، النسخ ما هو  
يقين ، والتخصيص نسخ من وجه .

وقد يترك مخالفة مشهور السنة الذي هو ملحق بالكتاب ، حتى  
انه يجوز الزيادة به عليه ، فهو أقوى من حبر أو واحد ، فلا يترك ما  
هو أصح منه .

، هو يترك للأحد ، ، إذا عمل رآه ، مخالفة ، لأنه لم يترك العمل به  
لأنما ثبت عنه من نسخه لو عارضته أو يخصه ، ، غير ذلك .

وقد يترك للأحد ، لأنه يسمى به السوى ، ، في كل ، ، من يحاج  
إلى معرفة للحاجة إليه ، ، فإذا اُخرد به واحد ، مع أن العادة مطردة  
بمن ما سمى به السوى ، ، فلا مبرر شائناً عنه ، عليه وآله الصلاة  
والسلام . لأن هذا النوع لا يلحقه إلى أحد فقط بل إلى عدد كبير ،  
إذا كان حبر الواحد يسمى به السوى ، ، ورواه عدد كثير لم يأخذ  
به الإمام ، ، وإذا كان حديث آخر بالقبلة في الصلاة فإنه شاذ لا شهير  
إحدثة ، ، ولو كان الحديث صحيحاً لم رواه عدد كبير .

وقد لا يسن ، لأنه في أحمد وأبو داود ، وأبيه في دارية  
وهراد الراوى فيه موضع إنشاء ، ، وقد يترك مخالفة أبيس الواضح  
أشبه ، ، أو أبيس المصنف حديث آخر .





## (فعل)

ولنحرم هذه المحدثات كلها فيمنع ثوبها ابتداءً ، الأيمن ، الصفة ،  
 (صلى ، الفقرة ، السيد الشيخ محمد بن عابد بن أسهر ، في حديثه  
 ) (سواء الأيمن ، على تخرج ، هذه الأصول ، من مع من أسرار )  
 في علم الأصول ، من جهة الله تعالى

ولاحظ أن سحر الفاعل ( من ) ( من الله الخصال في ترجمته )  
 حيف السهام ) قال بن سحر : أحبه محمود بن زاهد في حقه  
 أن صحت الحديث عنه ، في من الرأى فأنزل هذا الاعتناء ، لأحدوث  
 وعظيم حاله وموقعه عنه ، ومن ثم قدم العمل ، لأحدوث الرسالة  
 على أسس بالرأى ، وحده إلى سوء من الفهم مع ما يستلزم بحديث في  
 القيس للحجر أرسل فيها : من يترك في صلاة الحارة وسجود  
 التلاوة ، الصلوة ، مع الصلوة ، في صلاة داب ركعة  
 وسجود .

وقد من المحدثون : لا ينضم العمل بالحديث ، في صور استعمال  
 الرأى فيه ، في هذه المذرك ، غاية التي هي مناهم الأحكام ، ومن ثم عام  
 يكن لبعض المحدثين تأويل بترك التحريم في الرصع قال : بأن  
 المرتصين به ، في شاة ثبتت فيها المحرمية ، ولا العمل بالرأى المحض ، ومن  
 ثم لم يخطر الصائم سحر الأكل ، ناسياً ، فطر بالاستقامة مع أن القيس

و قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
و ما يخرج منكم كلمة راحة لقلوبكم

و قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
و ما يخرج منكم كلمة راحة لقلوبكم

و قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
و ما يخرج منكم كلمة راحة لقلوبكم

و قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
و ما يخرج منكم كلمة راحة لقلوبكم

و قد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
و ما يخرج منكم كلمة راحة لقلوبكم

الاسلمون) : فقد أوجب سؤال على نفسه ، و لأحد يقول انهم  
المشول ، ودا تقليد له ، من حيث وجوب حمله هو له ، و الحمد لله  
رب العالمين .

٣١ من شهر ربيع الأول ١٣٨٨

وقع الفراغ من سويد هذه المحلة بحجة يوم الخميس الثالث من  
شهر ربيع الأول الاور سنة ١٣٨٨ انوافه لليوم الثلاثين من شهر  
مارس سنة ١٩٦٨ .

انغير الى الله تعالى

محمد احمد

مدرس جامع القدس وحضيه في مدينه حدة

ومدرس الدماء في نابويه ابن رشد في

موفق

محمد عن الشراء

حبيب جامع الاحنف ومدرس في نابويه حدة

موانق

عبد الحميد طهناز

مدرس انثريه اندريه في مدارس حدة

## يطلب من مكتبة دار الانصار

اسم الكتاب

اسم المؤلف

الحجاب

أبو الاعلى المودودي

• • •

النصرانية والإسلام

للمنشر محمد عزت المصاوي

عالية الاسلام ودوائه إلى قيام الساعة

• • •

الاخت للسنة

أساس المجتمع القاضل

محمد محمد الجوهري

• • •

دقائق التفسير الجامع لتفسير

جمع وتقديم وتحقيق

الإمام بن تيمية

د. محمد السيد الجليلي

• • •

الغزو الفكري والتيارات المادية

للإسلام

د. عبد الستار فتح الله سعيد

أزمة الفراغ عند الشباب المعاصر

المداء والمداواة

د. عبد العظيم المطعني

• • •

للازمة على الإسلام مستمرة

جابر رزق

• • •

الإسلام والمعاوية

حسن المصطفى

• • •

جمع وتقديم

أسعد سبيح أحمد

رقم الإيداع ٧٨ / ١٩٨٢

مطبعة المقدم

في شارع الطوارق بالسيرة - القاهرة  
تاسيسه ١٩٦١



## هذا الكتاب

من فضل الله على الإنسان أن منحه نعمة العقل وهذا الفضل منحه الله لتأخرى هذه الأمة زمانا كما منحه لتقدمها فكانوا بفضل الله اتقاء القلوب أصفاء النفوس

عارفين بكتاب الله لأنه الأصل الأول في التشريع وعارفين بسنة رسول الله لأنها تتعلق بالأحكام التشريعية وعارفين بمواقع الاجماع لكي لا يخرجوا عنه أو يتعدوا حدوده لذلك لا غرابة في اجتهادهم وهم إلى زمن النبوة أقرب وإلى معرفة أساليب اللغة العربية أحق .

ولكن الغرابة حقا أن تظنى على الإنسان فلسفة العقل البشرى فيستنبط أحكاما مشوهة قد تكون دليلا على عدم الامام بأصول الكتاب والسنة والأساليب العربية .

ولو عرف هؤلاء المفرورون شروط الاجتهاد في دين الله وكيفية الوصول إليه لأراحوا أنفسهم ولزموا اتباع المذاهب بل دعوا إلى اتباعها حفاظا على الدين .

أسعد سید احمد